

بيان مشترك من الحزبين الشيوعيين العمالي العراقي والكردستاني بشأن القوائم والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية - الدورة السادسة- ١١ تشرين الثاني-نوفمبر ٢٠٢٥

للمعايير الدولية للمواطنين من قبل الدولة.
٣. العمل على إلغاء قانون الأحوال الشخصية المعدل لسنة ٢٠٢٤ وإصدار قانون مدني حديث فيما يخص الأحوال المدنية يضمن الحقوق والحريات المدنية للنساء.
٤. العمل على إصدار قانون يعترف رسميًا بالحريات السياسية والفكرية، وحرية التعبير والصحافة، والتظاهر، وتأسيس الجمعيات.
٥. العمل على إصدار قانون خاص بالتعليم المجاني والإلزامي حتى سن ١٦ عامًا، مع تقديم الدعم المالي للتعليم الجامعي والتعليم العالي.
٦. العمل على إلغاء قانون العقوبات بالسجن المؤبد والإعدام.
٧. العمل على فصل الدين عن الدولة والتعليم والتربية.
٨. مناهضة جميع أشكال الفساد ونهب المال العام، ومنع ارتفاع الأسعار، وفرض الضرائب المختلفة على المواطنين.
٩.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

أو خارجه، ستواصل نضالها من أجل الدفاع عن حقوق ومطالب الطبقة العاملة والكادحين والجماهير المسحوقة، ومن أجل الدفاع عن حقوق النساء والشباب، ومن أجل الدفاع عن الحريات والرفاه. انطلاقًا من هذا الأساس، نشارك في هذه الحملة التي نظمتها القوائم والأحزاب والجهات السياسية بهدف التعريف بمرشحيهم وبرامجهم الانتخابية. وفي هذا السياق، نعرض نحن، الحزبين، هذا البرنامج (البلافورم) التالي، ونعلن في الوقت نفسه، بأن أي قائمة أو مرشح أو حزب أو جهة سياسية تكون مستعدة لتبني النقاط الرئيسية لبرنامجنا هذا واعتباره برنامجها الانتخابي والدفاع عنه، فإننا مستعدون للتنسيق السياسي معهم ودعم مرشحاتهم ومرشحيهم.

برنامجنا الانتخابي لانتخابات العراق:
١. العمل على تغيير قانون العمل رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥ وإقرار قانون عمل تقدمي يضمن الحقوق الأساسية للطبقة العاملة، وخاصة فيما يتعلق بحرية التنظيم والإضراب والتظاهر، والاعتراف الرسمي بتمثيل العمال المستقل في جميع المجالات المرتبطة بحقوقهم.
٢. العمل على إصدار قانون للضمانات الاجتماعية الذي يوفر الحد الأدنى من مقومات الحياة وفقًا

من الواضح أن حملة الدعاية الانتخابية لانتخابات مجلس النواب العراقي قد بدأت، والمقرّر إجراؤها في اليوم الحادي عشر من الشهر المقبل. وعلى الرغم من الملاحظات المبدئية والسياسية التي لدينا كحزبين شيوعيين عماليين في كردستان والعراق حول الانتخابات بشكل عام، وعلى الانتخابات التي تُجرى في ظل سلطة الميليشيات، والتقسيمات القومية والطائفية والمذهبية، فقد قررنا المشاركة فيها، من منطلق تحويلها إلى ساحة نضال سياسي لنا، وكما دافعنا باستمرار في جميع الميادين الأخرى عن حقوق العمال والكادحين والموظفين والنساء والشباب، فإننا نسعى كذلك إلى جعل هذه العملية الانتخابية وساحة البرلمان ميدانًا آخر للصراع والدفاع عن الحقوق والحريات والخدمات لهؤلاء.

لكن للأسف، وبسبب بعض نواحي القصور والجوانب المحدودية القانونية فيما يتعلق بشروط المشاركة في الانتخابات، لم يُسمح لنا بالتسجيل في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ونتيجة لذلك، فقدنا فرصة جعل البرلمان ساحة نضال من أجل أهداف ومطالب الطبقة العاملة والكادحين. إلا أن حرماننا من هذه الفرصة لا يغيّر بأي شكل من الأشكال من حقيقة أن أحزابنا، سواء داخل البرلمان

مكانة إسرائيل وحماس بعد العاشر من أكتوبر

سمير عادل

”طرفًا ما“ فوق الأرض وتحتها، بينما تستغل حماس المصطلح ذاته لتبرير وجودها السياسي وإضفاء الشرعية على نفسها باعتبارها ”مقاومة“ لدولة نووية متفوقة عسكريًا على جميع جيرانها في المنطقة.

غير أن الحقيقة أن حماس لم تكن تحارب إسرائيل فعليًا، بل كان من يتلقى الضربات هم سكان غزة، بينما كانت حماس تحصي تلك الضربات لتقول للعالم: ”هذه هي إسرائيل“.

أين بقت حماس؟

عدد غير قليل من المحللين رأوا أن غياب مصطلح «الطوفان» من خطاب خليل الحية، رئيس حركة حماس، ومن بيان الحركة حول الاتفاقية أو الموافقة على خطة ترامب، هو مجرد فذلقة سياسية لإخفاء الطابع الإخواني للحركة ومحاولة لتسويقها كجزء من «حركة تحرر وطني».

التممة ص ٣

استخدام مقولة «الحرب» للتضليل:

انتهت «الحرب» — كما تسميها إسرائيل وكذلك حماس — بعد ٧٣٤ يومًا من القتل الممنهج وتدمير كل ما هو فوق الأرض وتحتها، وتسوية الأبنية، ونسف البنى التحتية من طرق ومواصلات ومستشفيات ومدارس ومراكز خدمية، وانتزاع الأرواح من أكثر من ٦٧ ألف إنسان، تلتهم دون سن الثامنة عشرة، حسب إحصاءات وزارة الصحة في قطاع غزة. نقول إن الطرفين يصفان ما حدث في غزة بـ«الحرب»، لكنها لم تكن حربًا بالمعنى المادي أو السياسي أو حتى اللغوي.

فالحرب تعني وجود طرفين متحاربين، بغض النظر عن تكافؤ القوى بينهما، أما في حالة غزة، فلم يكن هناك على الأرض سوى طرف واحد، هو دولة الإرهاب التي تُسمّى إسرائيل.

فهي تستخدم مصطلح «الحرب» لتبرير جرائمها الوحشية بحق السكان المدنيين، بحجة أنها تحارب

في البداية، لا بد من التأكيد أن وقف الحرب مكسب لسكان غزة ومكسب للإنسانية جمعاء. وإذا ما قُدّر أن يُكتب تاريخ القرن الحادي والعشرين بصدق، فسيُجل أن



الحركة التضامنية العالمية مع الشعب الفلسطيني، وقلبها النابض الحركة العمالية، قد مزقت الرواية الإسرائيلية وسردية «المظلومية» التي طالما رددتها، خصوصًا في أوروبا والولايات المتحدة.

لقد أثبتت هذه الحركة أن راية الإنسانية أعلى وأقوى من أن يمزقها اليمين الفاشي، وقد فرضت في الوقت ذاته التراجع على سائر الحكومات الغربية باعترافها بدولة فلسطين، بعد أن هرع معظم مسؤوليها ورؤساء حكوماتها إلى تل أبيب بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ لإظهار التعاطف مع حكومة نتنياهو-سموتريتش-بن غفير والشعب الإسرائيلي.

بيان الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني

بمناسبة السابع من أكتوبر: سنتان من الدم والرماد... سنتان على سقوط الأقنعة وانكشاف زيف النظام العالمي

حقوق الإنسان والمثقفين والتحرريين في كل مكان، أن القضية الفلسطينية لم تعد قضية شعب واحد، بل قضية إنسانية وأمية، قضية العدالة في مواجهة الفاشية، والحرية في مواجهة الاستعمار، والكرامة في مواجهة الإبادة.

إننا في الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني نؤكد أن الدفاع عن القضية الفلسطينية، وإنهاء الظلم القومي السافر الذي قلّ نظيره في التاريخ، وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة، هو دفاع عن جوهر الإنسانية نفسها، وعن حقّ البشر في الحياة والحرية والعدالة.

وندعو جميع الاتحادات العمالية والمنظمات التقدمية في العالم إلى تصعيد حملات المقاطعة والإضراب والضغط السياسي على حكوماتها لوقف مسلسل القتل الصهيوني في غزة فوراً، وإنهاء دعم الاحتلال، ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية.

عاشت دولة فلسطين المستقلة

إن ما حدث ويحدث في غزة ليس حرباً كما يدّعي الإعلام الإسرائيلي النازي، بل جريمة مستمرة تُرتكب ضد شعب أعزل. فما يُسمّى بـ"جيش الدفاع الإسرائيلي" لم يواجه جيشاً آخر، بل واجه الفقراء والعمال والأطفال،

بيوتهم على لثيقي استعماري على الدم إن خطة الداعية

الحرب، ومن سبقه ومن سيلحقه من رؤساء واشنطن، ليست سوى محاولات لانتشال إسرائيل والولايات المتحدة من مستنقع جرائم غزة، ومحاولات لإنقاذ سمعة إمبراطورية تنهأى تحت ثقل دماء الأبرياء. غير أن هذه المحاولات لن تمحو الحقيقة، ولن تُنقذ القتلة من محكمة التاريخ، ولا من عدالة الشعوب. لقد أثبتت الحركة التضامنية مع الشعب الفلسطيني في العالم، التي تضمّ المنظمات العمالية ومنظمات



في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، شنت حركة حماس هجوماً على غلاف قطاع غزة الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، لتستغل دولة الاحتلال ذلك الهجوم وتشنّ منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم حملةً عسكرية مسعورة ضد سكان قطاع غزة، بذريعة تحرير المحتجزين لدى حماس والقضاء على "الإرهاب".

على مدار عامين كاملين، كشفت جرائم الاحتلال في غزة حقيقة المشروع الصهيوني بوصفه منظومةً فاشيةً نازية، تتغذى من دعمٍ غير محدود تقدّمه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، الذين أغرقوا العالم في وحل الجرائم في غزة، وغطّوا المجازر بمصطلحات "الدفاع عن النفس" و«محاربة الإرهاب».

لقد تحوّل قطاع غزة إلى جرح مفتوح في ضمير البشرية؛ حيث سقط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين، جلّهم من النساء والأطفال، وتحوّلت البيوت والمستشفيات والمدارس إلى رماد، بينما يقف المجتمع الدولي صامتاً أمام واحدة من أبشع جرائم الإبادة في التاريخ الحديث.

حوار جريدة «أكتوبر» مع خسرو سايا، رئيس المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، حول اقتراح ترامب لوقف الحرب في غزة.

ونظام الأمن الذي لإسرائيل دور محوري فيه، وبلا شك كل هذا على حساب تصفية نهائية لقضية الدولة الفلسطينية.

أكتوبر:

لكن ترامب يزعم أن هدف مشروعه هو السلام ومنع المزيد من إراقة الدماء؟ إلى أي درجة هذه المقولة صحيحة؟ وبمعنى آخر، هل سيصبح هذا المشروع سبباً للسلام وإنهاء تلك الحرب والدمار الذي يفرض على أهل غزة منذ عامين؟

خسرو سايا:

كل الدعاية التي يطلقها ترامب تحت عنوان «السلام في غزة» ووقف الحرب وذلك الدمار والابادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، ليست سوى كذب ونفاق سياسي. فترامب هو نفسه شريك في كل تلك الجرائم التي ترتكب ضد الفلسطينيين وقد دعم ننتياهو واعمال الابادة الجماعية التي يرتكبها بكل الامكانات العسكرية والمالية واللوجستية، لا اتوقع أن تقنع هذه الدعاية باسم السلام وإنهاء تلك الأوضاع المأساوية المفروضة على أهل غزة، أبسط إنسان. حتى المشروع الذي أعلنه، لا يدخل في باب موضوع للمفاوضات على السلام وإنهاء إبادة أهل غزة، إذ هل يمكن ان تسمى تصريحات ترامب العدائية والتهديدية ضد حماس، بأنه إذا لم توافق في وقت محدد على شروط أمريكا، فإنه «سيحرقها في الجحيم،» «مفاوضات في سبيل السلام»، أم إملاء وتهديد!! في حين أن إسرائيل هي من ترتكب بكل قوتها الدمار وتروع وتقصف وتقتل كل ساعة وكل يوم عشرات المواطنين وتشردهم وتطردهم من مساكنهم، ولا أحد يستطيع أن ينتقدها؟ هل هذه مفاوضات أم إملاء!

«دعم تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة» كموقف مختلف عن الموقف الأمريكي.

كما فضحت دول عربية كانت حتى الأمس في سباق «تطبيع علاقات» مع إسرائيل واليوم وهي تذرف دموع التماسيح تهرع خلف مشروع ترامب. ومن جهة أخرى، فإن العدوان على قطر، بحجة وجود «وفد حماس التفاوضي»، أحدث شرخاً بين أقرب أصدقاء وحلفاء ترامب. كل هذا دفع ترامب لاجراج نفس مشاريعه القديمة من المجرة وطرحه تحت عنوان «السلام في غزة» لتوحيد كل تلك الدول التي تشارك بهذا القدر أو ذاك في جرائم إسرائيل، وفرض أمريكا مجدداً كقوة أولى في مواجهة القوى المعادية العالمية والإقليمية، وان يغسل سمعتهم تحت عنوان «السلام في غزة» ويجمعهم تحت مظلته...

أما بخصوص أهداف أمريكا من هذا المشروع، فهي بشكل عام زرع بذور الوهم والإرباك وفرض التراجع على تلك الحركة العالمية التي تقف ضد إسرائيل وكل الدول التي تدعمها وتتضامن معها والتي تتسع وتقوى يوماً بعد يوم في مراكز المدن الكبرى، وذلك تحت زعم بان المشروع هو من أجل السلام وإنهاء الحرب وإيصال المساعدات لأهل غزة! وهو في الواقع المطلب العاجل لهذه الحركة العالمية. هدف آخر لترامب من هذا المشروع، هو محاولته لانتشال ننتياهو وحكومته من تلك الهزيمة والمأزق الاستراتيجي والإفلاس والفضيحة التي غرق فيها وتحويله إلى نصر، لينقذه من تلك الأزمة السياسية والاجتماعية ومن السخط والغضب الداخلي والعالمي الذي يواجهه، وليفسح المجال هنا لتثبيت الهيمنة الاحادية لأمريكا في تشكيل «الشرق الأوسط الجديد» وإعادة تفعيل «اتفاقيات إبراهيم»

أكتوبر:

بعد قرابة عامين من العدوان الإسرائيلي على غزة وارتكاب أكبر إبادة جماعية، أعلن ترامب مشروعاً بعنوان «السلام في غزة» وأعلنت لاحقاً

عدد من الدول العربية والإقليمية والغربية دعمها لهذه المبادرة، بل وحتى حماس قبلت بنودها الاساسية. في رأيكم، ما هو هدف ترامب من هذا المشروع وما هي الأسباب التي جعلت ترامب يطرح مبادرة كهذه الان؟

خسرو سايا:

في الحقيقة، المشروع الذي طرحه ترامب تحت عنوان «السلام في غزة» هو نسخة معدلة من نفس المشروع الذي تم طرحه مرة في عام ٢٠١٩ تحت عنوان «السلام من أجل الازدهار» ومرة أخرى في عام ٢٠٢٠ باسم «صفقة القرن»، اللذين لم يلتقيا اي قبول من تلك الدول، بل أن ترامب الذي اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أثار غضبا واسعا لدى نفس الدول التي تقف الآن وراء مشروعه.

لكن تأييد بعض الدول الآن لمشروع ترامب، فمن جهة هو نتيجة ضغط حركة عالمية للقوى العاملة والتحررية والإنسانية على كل تلك الدول التي شاركت في ذلك الدمار والابادة الجماعية والترحيل القسري الذي ينفذه ننتياهو وحكومته منذ عامين ضد الشعب الفلسطيني الأعزل في غزة. الحركة العالمية التي لزمت باعناق حكام الدول الغربية الداعمة لجرائم إسرائيل وفضحت المواقف المناقفة والالإنسانية لأولئك الذين يختبئون تحت شعار



مكانة إسرائيل وحماس بعد العاشر من أكتوبر

سمير عادل

جديدة وتوازنات مختلفة، بين السعودية وباكستان، الأولى أغنى دولة في المنطقة والتي تصدرت المشهد السياسي الإقليمي والدولي وأصبحت لاعبة رئيسية في المعادلة الإقليمية والدولية دون إطلاق رصاصة واحدة، والثانية تملك السلاح النووي، إلى جانب التقارب المصري-التركي ليصل الى حد تنظيم مناورات عسكرية مشتركة، حيث تمتلك الأولى عمقاً استراتيجياً وموارد بشرية كبيرة والثانية ثاني أكبر جيش في الناتو.

إن مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي بشر به نتنياهو بدأ يلوح في الأفق، لكنه نسي أن يذكر أن إسرائيل ليست الوحيدة في هذا المشروع، فقد ظهرت قوى جديدة كالسعودية وتركيا ومصر لاعبين أساسيين في المشروع، وان زمن البلطجة والمافيوية السياسية الاسرائيلية باتت تسدل الستار عنها. وان مزاعم انتصار إسرائيل هي مزاعم زائفة مثل انتصارات حماس.

المجتمع الإسرائيلي ومطلب الأمان والسلام ودور الطبقة العاملة:

أما داخل إسرائيل نفسها، فيبدو انه اسير اليمين الذي يضاهي وينافس النازية والفاشية إبان الحرب العالمية الثانية بالكراهية القومية والحد العنصري وعدم الاعتراف بالظلم القومي السافر على الشعب الفلسطيني. فمن دون التخلص من العنصرية والكراهية القومية والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة.

وهنا لا بد من قول كلمة، للأسف الشديد ان الطبقة العاملة في إسرائيل لم تستطع أن تحذو اخوتهم في اوربا وتظهر كصف مستقل تنتشل المجتمع الإسرائيلي من وحل اليمين العنصري الصهيوني، لقد كانت هي الأخرى تحت أفق هذا اليمين. وعليها ان تدرك مسؤوليتها، كما قامت بها المنظمات والاتحادات العمالية في إيطاليا وإسبانيا والسويد والنرويج وفرنسا وبريطانيا وأيرلندا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.

على الطبقة العاملة في إسرائيل إن تدرك؛ أن الطريق لإنهاء الإرهاب والحرب وانعدام الأمن في المنطقة يمر عبر إنهاء الظلم التاريخي ضد الشعب الفلسطيني. ودون ذلك، فلن ينعم المجتمع الإسرائيلي بالأمان. فكما قال رئيس اتحاد عمال الامازون كريس سميلس من على أسطول حنظلة لفك الحصار عن غزة؛ نحن نحمل معنا حليب الأطفال، والألعاب، والدواء، والأمل — ليس فقط لغزة، بل من أجل مستقبل أطفالنا في أمريكا. العالم يراقبنا. فهل تحذو الطبقة العاملة في إسرائيل مثلما حذت الطبقة العاملة في العالم لتدافع عن أطفال غزة من اجل الدفاع عن اطفالها!

تحترمها، ولا أمريكا تلتزم بها. ومن ضمن أن إسرائيل، بعد استلام الرهائن، لن تعود إلى أعمالها الوحشية وخاصة بتنظيم سلسلة الاغتيالات ضد قادة حماس سواء في الداخل الفلسطيني أو في الخارج؟ كان يمكن للورقة التفاوضية الحالية أن تُقبل قبل أكثر من سنة ووقف البربرية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في غزة. الا ان حماس وجدت نفسها اليوم حتى أمام داعمها كقطر وتركيا — اتفقتا على إخراج الحركة من الحكم وتسليم سلاحها، وأصبحت المعادلة باتت واضحة: لا حكم لحماس في غزة.

وفي خطابه، يهنئ خليل الحية سكان غزة على "انتصارهم"، والذي هو عزائه الوحيد، وكأنهم خاضوا حرباً بالفعل، بينما الحقيقة أنهم كانوا يُقتلون يومياً بآلة إسرائيلية متوحشة فقط لأن حماس انطلقت من أرضهم. بعبارة أخرى، حماس لم تنتصر سياسياً، وإن احتفظت باسمها فقط على حساب آلام ومعاناة سكان غزة الذين فقدوا أحياءهم وبترت اعضائهم ودمرت بيوتهم، وشوّه أطفالهم وقُتل الآلاف منهم.

إسرائيل وخسائرها السياسية:

أما إسرائيل فحالها ليس افضل من حماس، وقد انتشلتها إدارة ترامب من وحل جرائم غزة، بنفس القدر انتشلت سمعة واعتبار ومكانة الولايات المتحدة الامريكية، فأوضاعها بعد الحرب هي أشبه بقذيفة تنفجر الآن لكن خسائرها الحقيقية ستظهر لاحقاً. صحيح أنها استعادت زمام المبادرة وبرزت كقوة عسكرية إقليمية، واستردت زمام المبادرة بعد السابع من أكتوبر وأصبحت لها يد طولى عسكرية في المنطقة وستقوم بتصدير صناعاتها العسكرية والتجسسية التي استعرضتها في حربها مع ايران وحزب الله في لبنان وضرباتها في سورية، والتي كانت أيضا متفوقة فيها من قبل، إلا أن خسائرها السياسية والحيو سياسية، ستكون فادحة، أولها انهيار روايتها التاريخية وسردية "المظلومية" اليهودية التي طالما سوّقتها للعالم.

لقد بات العالم، خصوصاً في الغرب، يدرك أن ما يجري في إسرائيل لا يقل إجراماً عن نظام هتلر، وأن ما بنته الدولة العبرية من أركان وهمية وكاذبة لروايتها خلال عقود تبخر في مهبّ الرياح. وفضلا على ذلك، قامت إسرائيل دون أي قصد وبحماقة منقطع النظير باستيقاظ المارد الإنساني الذي تحوّل إلى رقم فاعل في المعادلة السياسية العالمية. سياسات المقاطعة والعقوبات التي تتعرض لها إسرائيل لم تشهد لها مثيلاً، منذ أن انطلقت آلة القتل الإسرائيلية تنهش أجساد الفلسطينيين كما في أفلام الرعب.

أما على الصعيد الإقليمي، فبلطجة إسرائيل في المنطقة مهدت الأرضية والأجواء لأنشاء تحالفات

لكن الحقيقة التي أثبتتها الواقع المرّ أن ما سُمّي بـ«طوفان الأقصى» ضد إسرائيل تحول إلى طوفان على سكان غزة، وأطلق يد إرهاب الدولة لينهش أجساد المدنيين العزّل. وهذه الحقيقة، مهما تكابرت عليها حماس أو حاولت التعمية عنها عبر الحشو اللغوي للخطابات والبيانات المليئة بالشعارات التي عودتنا عليها خلال الفترة الماضية، تبقى واضحة: لقد دقت لحظة الحقيقة؛ إن غياب مصطلح «الطوفان» من خطاب حماس هو إعلان فشل هذا الطوفان، إذ لم يعد هناك ما يُفتخر به بعد ما جرى لغزة.

العالم ليس غيباً كما يظن البعض؛ فالعزاء الوحيد لحماس هو الظهور السوري و الشكلي كدولة لا كحركة تمرد، كما يفسره بعض المراقبين السياسيين، في محاولة لإخفاء هويتها كجزء من الإسلام السياسي.

فطوال ٧٣٤ يومًا، لم تملك حماس أي مبادرة — لا عسكرية نوعية ولا سياسية — بعد السابع من أكتوبر، كما حدث مثلاً في فيتنام أو الجزائر أو العراق، بل اكتفت بورقة الرهائن كورقة ضغط وحيدة، وقد وقّعت أخيراً على تسليم هذه الورقة في المرحلة الأولى من اتفاق "وقف الحرب". أما حديث خليل الحية عن وجود "ضمانات أمريكية" فهو محض وهم، يحاول تسويقه لتبرير الإخفاقات الكبرى التي لحقت بالحركة، وأولها الموافقة على المرحلة الأولى من خطة ترامب، وتسليمها الشعب الفلسطيني قرباناً لمصالحها الضيقة طوال سنتين من القتل والتدمير. فحماس قبل أن تخسر الخارج خسرت الداخل، وأبقت على وجودها عبر قمع التظاهرات والاحتجاجات التي خرجت ضدها في غزة، من خلال إعدامات ميدانية وعلمية تحت العنوان المفضوح "الخيانة"، ودون أي محاكمات.

التاريخ يشهد — وحماس نفسها تعلم — أن دولة إسرائيل النازية خرقت جميع الاتفاقات منها مع الفلسطينيين، بدءًا من اتفاقية أوسلو، ومع مصر مرورًا باتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة مع الأردن والاتفاقية الموقعة منذ بداية السبعينات مع سوريا، والاتفاقية مع لبنان لوقف الحرب وانتهاءً بخرقها للقوانين الدولية كافة. بل حتى حلفاؤها لم يسلموا من عدوانها؛ فقد قصفت قطر رغم تحالفها الوثيق مع واشنطن، وضربت إيران أثناء التفاوض مع الإدارة الأمريكية التي علّمت إسرائيل كيف تخرق المعاهدات والاتفاقيات، مثل الانسحاب من اتفاقية المناخ واليونسكو ومجلس حقوق الإنسان، وهناك اتفاقيات أخرى مثل مينسك التي أشعلت الحرب وغزو روسيا لأوكرانيا، والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران عام ٢٠١٦ وعدم العودة إليه حتى بعد التغيير في الإدارة الأمريكية.

فأين هي الضمانات التي تزعمها حماس؟ لا إسرائيل

حوار جريدة «اكتوبر» مع خسرو سايا، رئيس المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي الكردستاني،

التي استمرت عامين فحسب ، بل سيصفي كليا حقوق الجماهير الفلسطينية وقضية تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة.

ومن ناحية أخرى، فرض «إدارة سلام» بالطريقة التي تحقق أهداف ومطالب أمريكا وإسرائيل، هو فصل غزة عن الضفة الغربية وتحويلها إلى «كانتون كبير» تحت قبضة إسرائيل وقواتها العسكرية ومن الناحية الجغرافية يعزز قدرة إسرائيل على توسيع توطين «اليهود». بالتأكيد نتيجة كهذه ستدمر كليا حق الجماهير الفلسطينية بشكل عام وأهل غزة بشكل خاص في تقرير مصيرهم واختيار نظام إدارة لانفسهم، وتترك مواطنيها في حالة تشرد ولجوء وترحيل قسري. وهذا يتعارض مع كل تلك القرارات الدولية التي تم اعتمادها بهذا الخصوص.

أكتوبر:

كسؤال أخير، لا يزال موضوع الدولة الفلسطينية وطريقة الخلاص من الوضع الذي فيه غزة يحتاج إلى مناقشة.. إلى أين تعتقدون أن قضية تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة ستصل؟ في نفس الوقت، ما هو الحل للوضع الحالي في غزة؟

خسرو سايا:

كما أشرت، في حالة تنفيذ مشروع ترامب، فإن قضية تشكيل الدولة الفلسطينية سوف تزال من دستور أمريكا والدول الغربية التي التقطت قضية فلسطين بشكل منافق كبطاقة سياسية لتحقيق مصالحها. بعبارة أخرى، أريد أن أقول أنه في الوقت الحالي، الوضع الذي وقعت فيه غزة وكذلك في ظل السياسات التي يتبعها ترامب ونتنياهو تجاه غزة وقضية فلسطين، فإن قضية تشكيل الدولة الفلسطينية ليست بالأولوية، بل ما هو مهم وألوي هو إنقاذ أهل غزة من المأساة التي علقوا فيها. أي إذا كان هناك حل، فهو أن نتوقف الحرب والدمار ويُسمح بتقديم المساعدات الإنسانية لأهل غزة وينقذون على الأقل من القتل والدمار والجوع والمرض والتشرد. ومن الواضح أن هذا سيتم من خلال فرض نفس تلك المطالب التي رفعتها الحركة العالمية في أولى تحركاتها في وجه أمريكا وإسرائيل والدول الغربية. في جملة واحدة، أريد أن أقول أن الحل إذا كان هناك من حل للوضع الحالي في غزة، هو وقف فوري وغير مشروط للحرب وسحب قوات إسرائيل وفتح الطريق لتقديم المساعدات للسكان وفتح الطريق لعودة اللاجئين بحرية إلى أماكن سكنهم.. وبلا شك هذا العمل أيضًا لا يتم إلا بقوة تلك الحركة الإنسانية والتقدمية للطبقة العاملة والكادحين التي استولت يومًا بعد يوم على مراكز المدن الكبرى وتصارع كل أولئك الحكام والسلطات الذين يشاركون بهذا القدر أو ذاك في جرائم أمريكا وإسرائيل وفي خلق الوضع الحالي في غزة.

وتستثمر وتبدأ بالذهب تحت مسمى الإغاثة وإعمار غزة.

رابعًا:

فتح «طريق للهجرة الطوعية» لقادة حماس والمدنيين في غزة.. وهذا مرة أخرى يعني عمليًا تحقيق هدف الطرد والترحيل القسري لأهل غزة الذي تصر عليه إسرائيل. حتى أن إسرائيل تهدف إلى أن «أنفاق حماس» والمناطق التي تمر عبرها تلك الانفاق تبقى نقاطًا خالية وتخرجها من مناطق سكن المدنيين وتضعها تحت سيطرتها لتديم مشروع «ترسيخ المناطق اليهودية» في جغرافيا أوسع.

خامسًا:

أن المشروع يتحدث عن تربية أطفال غزة على «قيم السلام والتعايش» والابتعاد عن الوعي المعادي لإسرائيل والعنف واللجوء إلى السلاح.. في حين أن إسرائيل بمعتقداتها الفاشية القومية والدينية، كممثل للأيديولوجية «الصهيونية» سيكون لها اليد العليا في غزة، مما يعني محو تاريخ فلسطين وروحيتها النضالية ضد احتلال وظلم واستبداد استمر لأكثر من ٧٠ سنة..... هذه النقاط كافية لأقول باختصار أن هذا المشروع هو استمرار لسياسة الهيمنة الأمريكية ومحاولتها لترسيخ نفوذها المطلق على فلسطين والشرق الأوسط، بحيث تقطع يد منافسيها من دول الغرب والصين وروسيا، أو تجعلهم كأطراف شريكة تحت مظلتها. بلا شك في سياسة كهذه، تعطى إسرائيل مكانة محورية بكل ذلك الاحتلال والعسكرتارية والدمار والإبادة الجماعية التي ترتكبها، ونتيجتها ستكون محو كامل لمطلب تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة وترك أهل غزة في وضعهم الكارثي الحالي.

أكتوبر:

كما أشرت أنه في مشروع ترامب، لن تنسحب القوات الإسرائيلية بالكامل من غزة، وستبقى فيها لفترة غير محددة. كما أن مجلسًا من المفترض أن يشكل بعد وقف إطلاق النار ليدير غزة يرأسه ترامب ومن المقرر أن يعمل توني بلير كحاكم لغزة بمشاركة بعض التكنوقراط الفلسطينيين. حتى ليس هناك أي مكان للسلطة الفلسطينية في تلك العملية. كيف تفهمون هذا؟

خسرو سايا:

كما قلت؛ المشروع الذي طرحه ترامب سواء نجح أو لم ينجح، في الأساس مبني على التدمير المطلق لغزة والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على الضفة الغربية، تحت اسم إعادة السلام إلى المنطقة! لكن كما ورد في السؤال نفسه، من غير المعروف متى ستنسحب إسرائيل وتتوقف عن الحرب والاحتلال، في حين أن تسليم إدارة غزة لتوني بلير وأشخاص يعتبر حماية أمن إسرائيل كأساس عملهم، وليس لانهي احتلال واعتداءات إسرائيل العسكرية ضد الجماهير الفلسطينية سواء في غزة أو في الضفة الغربية

بلا شك في مثل هذه الأوضاع وفي أفضل الأحوال، إذا وافق نتنياهو على اجتماعات «الشرم الشيخ» وإذا ادت ضغوط مصر وقطر والدول الوسيطة على حماس، إلى نتيجة، فقد يؤدي هذا المشروع إلى هدنة مؤقتة في غزة. من الواضح أن هذا أيضًا هو لإطلاق سراح الأسرى واستسلام حماس الكامل. وهذا يعني تحقيق الهدفين الاستراتيجيين اللذين تخوض إسرائيل الحرب من أجلهما منذ عامين، أكثر من إنهاء الحرب والدمار والابادة في غزة.

ومن ناحية أخرى، طالما أن المشروع يشرع بقاء إسرائيل وقواتها المحتلة بكل دباباتها واسلحتها في غزة لفترة طويلة، ويعطيها الحق في استخدام «الفيتو» على أي خطوة يتخذها المشروع لا توافق عليها!!.. فهذا في الحقيقة هو اضعاف الرسمية على لاحتلال الإسرائيلي وحكومة نتنياهو وكل تلك الجرائم التي ترتكبها بحق أهل غزة. هذا هو ايضا فرض العسكرتارية والهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط وتوحيد الدول المتحالفة معها حول مشروع رجعي، يتعارض مباشرة مع إرادة وحقوق الجماهير الفلسطينية. هذا المشروع تم وضعه على أساس «أمن إسرائيل»، وليس حياة وأمن الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى أنه سيديم، تحت مظلة الهيمنة الأحادية الجانب لأمريكا في المنطقة، الدور العدواني والفاشي لإسرائيل كطرف محتل لعقود أخرى قادمة، ويعزز ويوسع حدود الاحتلال ونطاق السيطرة على جماهير فلسطين. ان نظرة سريعة على بعض النقاط الرئيسية للمشروع تثبت صحة هذا التفسير أكثر.

أولاً:

ان يتم من ناحية تطهير غزة كليا من أي سلاح أو قوة «مقاومة» (المقاومة تعني تلك التي تقف ضد سياسات وممارسات إسرائيل وأمريكا) وضمان أمن إسرائيل، ومن ناحية أخرى أن تسحب إسرائيل قواتها على مراحل خلال عملية مدتها عدة سنوات الى «الخطوط الصفراء والزرقاء والحمراء» وتثبت قواتها على حدود هي التي رسمتها، وهذا يعني حصار غزة بأكملها وقطعها عن الضفة الغربية والتعهد بأمن غزة والمنطقة. بحيث أنه في أي وقت ترى ضرورة أو تريد، يكون لديها ذريعة للقيام بعمليات عسكرية في غزة.

ثانيًا:

أن تتم مراقبة غزة من قبل «لجنة السلام» الذي يرأسها ترامب نفسه، وهيئة تحكم وتدير غزة، تتكون من «توني بلير» وأشخاص يزعم أنهم تكنوقراط فلسطينيون وعرب وأجانب، توافق عليها إسرائيل، وهذا يعني عمليًا فرض «سلطة خارجية» فوق إرادة وقرار أهل غزة أنفسهم.

ثالثًا:

فيما يتعلق بتقديم المساعدات وإعادة إعمار غزة، يُسمح فقط لتلك المنظمات والشركات التي يوافق عليها ترامب ونتنياهو وتوني بلير كحكام غزة. وهذا يعني أن يطلق يد شركات تجارية غربية وقطرية وسعودية ومصرية وتركية لتتدخل